الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

راصد الشؤون الإنسانية

نيسان 2009

لمحة عامة

تستمر عملية انتهاك الحق الأساسي بالكرامة الإنسانية للعديد من الفلسطينيين خلال شهر نيسان. في الضفة الغربية، شرد ما يزيد عن 100 فلسطيني، بما فيهم العديد من الأطفال، عندما قامت السلطات الإسرائيلية بهدم منازلهم بسبب نقص تصاريح البناء، وتعتبر هذه الأرقام ضعفي أعداد الفلسطينيين الذين شردوا بالمقارنة مع شهر آذار 2009 . حصلت مداهمات وعمليات تمشيط لمئات المنازل الفلسطينية من قبل الجيش الإسرائيلي خلال أكثر من 350 عملية بحث وتمشيط في مختلف أنحاء الضفة الغربية. إضافة إلى ذلك، حصلت زيادة بنسبة 40 % في عدد الجرحى الفلسطينيين بسبب أحداث مرتبطة بالنزاع بالمقارنة مع المعدل الشهري لعام 2008 . ما يقرب من نصف الإصابات حدثت خلال أحداث عنف من قبل المستوطنين الإسرائيليين حيث تتزايد هذه الأعمال في الضفة الغربية.

القضايا المغطاة هذا الشهر:

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية: تزايد في النشاطات العسكرية الإسرائيلية • تزايد مستويات العنف من قبل المستوطنين الإسرائيليين • ارتفاع حاد في عمليات هدم المنازل وتشريد العائلات • مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تصدر تقرير خاص: أزمة التخطيط في القدس الشرقية: فهم ظاهرة البناء "غير القانوني" • إعاقات طويلة ما زالت تشاهد على حاجز قلنديا العسكري • قلق حيال حماية الطفل: عدد الأطفال المعتقلين ما زال مرتفعا.

قطاع غزة: انخفاض واضح في العنف الإسرائيلي-الفلسطيني • العنف الداخلي يثير القلق فيما يتعلق بالحماية • استمرار الحصار: بضائع أقل دخلت إلى القطاع • ما زالت حركة الدخول والخروج من غزة ممنوعة • القيود المفروضة على حرية الحركة على الأرض وفي البحر تهدد معيشة السكان • تشويش عمليات تحويل المرضى إلى الخارج معظم أيام الشهر • وضع مياه الصرف الصحي ما زال هشا • الملجأ: اكتمال تقييمات الأضرار ومنع البناء • استمرار عمليات إزالة الركام • طلبات جديدة من سلطات حماس إلى المنظمات غير الحكومية الدولية • إطلاق تقرير للأمم المتحدة حول الاحتياجات في غزة بعد عملية "الرصاص المسكوب".

قضايا أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة: تقرير للبنك الدولي • قيود شديدة على تطوير قطاع المياه الفلسطيني • نقص كبير في تمويل مشاريع الضفة الغربية • بدء المراجعة نصف السنوية للمناشدة الموحدة.

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 02-5829962 | فاكس 02-5825841 | ochaopt@un.org l www.ochaopt.org

مع دخول الحصار في شهره الثاني والعشرين وفي ظل الغياب شبه الكامل للتعامل مع الاحتياجات التي برزت بعد عملية إسرائيل "الرصاص المسكوب"، ما زال الشعب في قطاع غزة يعاني من أزمة شديدة تمس الكرامة الإنسانية. انخفضت حرية الوصول إلى الإمدادات الإنسانية والبضائع الأساسية لان إسرائيل أغلقت المعابر بمناسبة عيد الفصح اليهودي. ودخل إلى غزة عدد أقل من الشاحنات في شهر نيسان بالمقارنة مع أي شهر في عام 2009 . لم يتم السماح بإدخال أي بنزين أو ديزل إلى غزة خلال خمسة أشهر فيما يتم تقنين عملية توزيع غاز الطهي. مياه الصرف الصحي تعود في مسارها إلى المنازل في خان يونس بسبب تدهور أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي. خلال شهر نيسان، تم السماح بإدخال حمولة ثلاث شاحنات فقط من الأنابيب – البلاستيكية لمشاريع المياه والمياه العادمة للقطاع الخاص في غزة بعد أن منعت من الدخول منذ نهاية شهر تشرين الأول 2008 وتعتبر هذه الشحنة مساهمة غير كبيرة فيما يتعلق بإجمالي الاحتياجات.

وقد عملت القيود الأخرى على تهديد إضافي لمعيشة السكان المعوزين في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. في غزة، منعت القوات الإسرائيلية المزارعين والصيادين من الوصول إلى الأراضي الزراعية بالقرب من الحدود، بالإضافة إلى تقييد الوصول إلى مناطق في البحر بمسافة لا تزيد عن ثلاث أميال بحرية عن الشاطئ. وقد أثرت هذه القيود على موسم حصاد الشعير والقمح وعلى موسم صيد سمك السردين حيث يصادف شهر نيسان الشهر الأفضل لموسم الحصاد ولاصطياد سمك السردين. في الضفة الغربية، ما زالت القيود تمنع المزارعين ورعاة الماشية من الوصول إلى أراض قرب مستوطنات إسرائيلية محددة أو على الجانب الإسرائيلي من الجدار بسبب تكرار أحداث متعلقة بتحرشات من قبل المستوطنين ونظام التصاريح والبوابات.

إضافة إلى ذلك، هناك المئات من السكان في غزة ممن يعانون من مشاكل صحية صعبة ويسعى هؤلاء للحصول على خدمات صحية متخصصة خارج قطاع غزة لكنهم لم يتمكنوا من الحصول على الرعاية الضرورية بسبب الحصار والنزاع السياسي بين سلطات حماس في غزة والسلطة الفلسطينية في رام الله. وفي نهاية الشهر، تم حل النزاع مما سمح بمغادرة 90 مريض عبر معبر ايريز خلال شهر نيسان بالمقارنة مع 325 مريض في شهر آذار 2009 . وبموازاة ذلك، تأثرت أيضا عمليات تحويل مرضى الضفة الغربية إلى الرعاية المتخصصة، بالرغم من تخفيف القيود بالمقارنة مع غزة، بسبب الطوابير الطويلة والإعاقات على الحواجز العسكرية التي تسيطر على حرية العبور إلى القدس الشرقية حيث تتمركز المستشفيات التخصصية.

وقد عبرت دراسة حول النوع الاجتماعي أجرتها الأمم المتحدة عن قلق عام فيما يتعلق بالصدمات النفسية والتوتر في صفوف السكان في غزة. وفي ظل توفر محدود للخدمات النفسية المتخصصة، وجدت الدراسة تنامي مشكلة استخدام الأدوية بشكل ذاتي بدون إشراف طبي. وقد وجدت الدراسة أيضا أن العنف المنزلي ضد النساء متركز في الأسر التي شردت من منازلها بسبب الهجوم الإسرائيلي. ما يقرب من نسبة 37 % من النساء اللواتي شملتهن الدراسة تحدثن عن العنف المنزلي على انه مشكلة الأساسية فيما يتعلق بالشعور بالأمان التي تواجه النساء والفتيات فيما تحدث ما يزيد عن 50 % من الرجال أن العنف العام والسياسي هما المشكلة الأهم فيما يتعلق بالشعور بالأمان والأمن للرجال والأولاد.

خلال شهر نيسان، تأثرت الحماية الموفرة إلى السكان في غزة بسبب أحداث عنف داخلي فلسطيني، بما فيها عدد من حالات القتل "على خلفية الشرف" والاشتباكات المسلحة ما بين الفصائل التي أدت إلى خمس قتلى و 16 إصابة. إضافة إلى ذلك، وبينما شهدت منطقة قطاع غزة وجنوبي إسرائيل إحدى أدنى مستويات العنف في الأعوام السابقة، إلا انه ما زال هناك نشاطات عسكرية متفرقة من قبل الجانبين مما أدى إلى مقتل مسلحين. وفي ظل غياب اتفاقية لوقف إطلاق النار، فان الهدوء النسبي في شهر نيسان ما زال هشا.

الكرامة الإنسانية تعتبر من الحقوق الأساسية ويجب أن لا ترتبط بالتقدم السياسي. وكخطوة أولى نحو تخفيف الهجوم على الكرامة الإنسانية الفلسطينية، يجب تجميد عمليات هدم المنازل الفلسطينية التي تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ويجب وضع حد لعنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. في قطاع غزة، يجب توسيع قاعدة أنواع البضائع التي يسمح بإدخالها ويجب رفع كميات البضائع بشكل كبير. يجب السماح بتنفيذ العمليات الإنسانية بدون أية إعاقة، ويجب توفير حرية الوصول إلى غزة للسلع الأساسية والطواقم بغض النظر عن الأعياد الدينية والوطنية. لا يجب إعاقة أو منع الوصول إلى الرعاية الطبية والضروريات الأخرى بسبب النزاعات الفصائلية الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، وفي سبيل منع تدهور إضافي، يجب أن يزيد المجتمع الدولي من الدعم للمشاريع الإنسانية في عملية المناشدة الموحدة، وتحديدا المشاريع في الضفة الغربية.

الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

ارتفاع في النشاطات العسكرية الإسرائيلية

لقد تصاعدت النشاطات العسكرية الإسرائيلية في شهر نيسان. ينعكس هذا التوجه في العدد الإجمالي للجرحى الفلسطينيين، وكذلك في عدد عمليات التفتيش الإسرائيلية وما يرتبط بها من اعتقالات. قتل أربعة فلسطينيين في خلال الشهر، من بينهم صبيان، وذلك من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية بالإضافة إلى جرح 145 آخرين على أيدي جنود ومستوطنين إسرائيليين. يمثل عدد الجرحى الفلسطينيين ارتفاعا بما يقارب 40 بالمائة مقارنة مع المعدل الشهري في عام 2008. بالإضافة إلى ذلك، قتل طفل إسرائيلي وجرح خمسة إسرائيليين آخرين هذا الشهر في الضفة الغربية، مقابل معدل شهري بلغ تسعة جرحى في عام 2008. ووصلت عمليات التفتيش والاعتقال داخل القرى الفلسطينية ما مجموعه 460 خلال شهر نيسان، وهذا ارتفاع بنسبة 13 بالمائة مقارنة مع المعدل الشهري في عام 2008، في حين ارتفع عدد الاعتقالات بما نسبته 25 بالمائة في الفترة ما بين آذار(295) ونيسان (368).

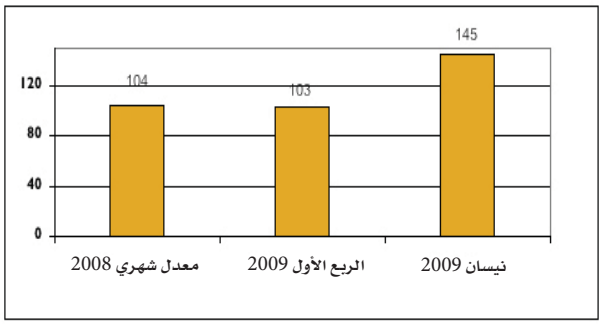

الرسم البياني 1: الجرحى الفلسطينيين في الضفة الغربية

في شهر نيسان، وقعت حوالي ثلث حالات الإصابات بين الفلسطينيين (54) وأحد القتلى خلال المظاهرات الأسبوعية المناهضة للجدار. حدثت غالبية الجرحى في قريتي بلعين ونعلين (رام الله) من جراء إطلاق أعيرة نارية حية ومطاطية من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية. وفي السابع عشر من نيسان، قتل متظاهر فلسطيني في السادسة والعشرين من عمره في بلعين بعد ضربه بقارورة غاز مسيل للدموع كانت أطلقت من قبل القوات الإسرائيلية. أظهرت صور للحادث أن الضحية لم يكن مشاركا في أي شكل من الأشكال بسلوك عنيف في اللحظة التي أطلق عليه النار فيها[1]. وقد فتح الجيش الإسرائيلي تحقيقا في عملية القتل. تجري المظاهرات الأسبوعية المناهضة للجدار في بلعين على نحو منتظم منذ عام 2005. كانت أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا في أيلول 2007 حكما يلزم بتعديل مسار مقطع الجدار الواقع في بلعين من أجل استعادة إمكانية الوصول إلى أجزاء من أراضي القرية، غير أن تطبيق الحكم لم يجر بعد.

من أصل 368 حملة تفتيش واعتقالات من قبل الجيش الإسرائيلي، 347 حملة وقعت في شمالي الضفة الغربية[2]. القرى الفلسطينية التي تشهد تكرار لحوادث إلقاء الحجارة على مركبات تحمل لوحات إسرائيلية وتسافر على طرق تؤدي إلي مستوطنات كانت الموقع الذي حصلت فيه غالبية العمليات الأسبوعية، والتي تخللها عادة فرض لحظر التجوال ليؤثر على كافة الجوانب الحياتية في داخل القرى. فعلى سبيل المثال، في يومين متعاقبين من شهر نيسان (15 و16)، وفي أعقاب حوادث إلقاء حجارة، نفذ الجيش الإسرائيلي ثلاث عمليات تفتيش واعتقال في قرية حارس (سلفيت)؛ وما مجموعه 11 ساعة من فرض لحظر التجوال على القرية، الأمر الذي أدى إلى إغلاق ثلاث مدارس في القرية.

ارتفاع في عنف المستوطنين وأحداث مرتبطة به

نتج تقريبا نصف عدد الجرحى في شهر نيسان (67) من حوادث شارك فيها مستوطنون إسرائيليون. كان عدد الحوادث المرتبطة بالمستوطنين والتي تم تسجيلها من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أعلى بنسبة 21 بالمائة من المعدل الشهري في عام 2008. شملت أغلبية هذه الحوادث (47) عنفا من قبل مستوطنين إسرائيليين ضد فلسطينيين وممتلكاتهم. غير أنه في خمسة حوادث، كان الإسرائيليون هدفا لعنف فلسطيني، والذي نجم عنه مقتل صبي إسرائيلي وجرح إسرائيليان آخران. ومن مجموع67 جريح فلسطيني، أصيب 23 منهم بشكل مباشر على أيدي مستوطنين، في حين نجمت 44 حالة عن تدخل جنود إسرائيليين خلال حوادث شارك فيها مستوطنين. إن هذه الحالات من الجرحى الفلسطينيين والإسرائيليين المسجلة كحوادث مرتبطة بمستوطنين هي في مقارنة مع المعدل الشهري البالغ 17 جريح فلسطيني وأربعة جرحى إسرائيليين في عام 2008.

في حين يصعب تحديد الحجم الكامل لعنف المستوطنين، ويعزى ذلك جزئيا لعدم الإفادة عن العديد من الحوادث، تأتي حوادث شهر نيسان في سياق الارتفاع في مستويات عنف المستوطنين التي سجلت في الضفة الغربية على مر السنوات العديدة الماضية: كان عدد الحوادث التي أضرت بفلسطينيين في نيسان أعلى بنسبة 42 بالمائة من المعدل الشهري لمثل هذه الحوادث في عام 2008، حيث جرى خلالها عدد أكبر من أحداث مرتبطة بمستوطنين ومستهدفة لفلسطينيين منه في العامين الماضين، 401 مقارنة مع 182 في عام 2006 و 243 في عام 2007[3].

حوادث مرتبطة بمستوطنين مستهدفة لأطفال إسرائيليين وفلسطينيين

تميز شهر نيسان بسلسة من الهجمات العنيفة المباغتة ضد أطفال في الضفة الغربية، كانت غالبية المتضررين منها من الأطفال الفلسطينيين. من بين الحوادث الأكثر شدة ما يلي:

1 نيسان: جرح صبي فلسطيني في الثالثة عشر من عمره من حي تل روميدا في المنطقة H1 من مدينة الخليل الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وذلك لدى تعرضه للضرب من قبل مجموعه من المستوطنين الإسرائيليين وهو في طريقه إلى منزله.

2 نيسان: هاجم رجل فلسطيني مستوطنة "بات عاين" الإسرائيلية، غرب بيت لحم، ليقتل صبي إسرائيلي في الثالثة عشر من عمره وجرح صبي آخر في السابعة من عمره.

2 نيسان: ألقى مستوطنون إسرائيليون الحجارة على حافلة فلسطينية لدى مرورها في الحاجز العسكري "تبوح"، فجرحت فلسطينية في السابعة عشر من عمرها، وقد أدخلت لاحقا إلى مستشفى في نابلس.

3 نيسان: ضربت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين ثلاثة فلسطينيين، بما فيهم طفلين (15 و16 عاما) في جنوب الخليل. قبيل عملية الضرب، كان الأطفال يقومون برعي قطيعهم بالقرب من مدخل مستوطنة "ماعون" وتلقوا أوامر من الجيش الإسرائيلي بالكف عن ذلك ومن ثم اعتقلوهم وأمروهم بالانتظار في محطة حافلات قريبة. غير أن الجنود غادروا المنطقة بعد ذلك من دون إطلاق سراح الفلسطينيين. وصل إلى المحطة بعد مغادرة الجنود حافلة نزلت منها مجموعة من المستوطنين، لبسوا أقنعة ومن ثم انهالوا بالضرب على الفلسطينيين المعتقلين.

17 نيسان: قتل صبي فلسطيني في السابعة عشرة من عمره بأعيرة نارية أطلقت عدة مرات باتجاه رأسه، بطنه وأطرافه بالقرب من مستوطنة "بيت حغاي" في الخليل. تدعي السلطات الإسرائيلية أن الصبي قد حاول الدخول إلى المستوطنة وهو مسلح بسكين، غير أن الظروف الكاملة المحيطة بعملية القتل ما تزال غير واضحة إلى حين إجراء تحقيق إضافي.

24 نيسان: كان طفل في الخامسة من عمره من بين مجموعه مؤلفة من 16 فلسطينيا تم جرحها من قبل مستوطنين إسرائيليين والجيش الإسرائيلي وذلك لدى مهاجمة مستوطنين من مستوطنة "يتسهار" سكان قرية عوريف (نابلس)، في أعقاب ما زعم بمحاولة بعض الفلسطينيين الدخول إلى المستوطنة.

27 نيسان: جرح صبي فلسطيني في السادسة عشرة من عمره بصورة خطيرة بواسطة عيار ناري حي لدى فتح مستوطن من مستوطنة "يتسهار" النار باتجاه عائلة فلسطينية من قرية ماداما (نابلس) أثناء فلاحتها لأرضها.

ارتفاع حاد في عمليات الهدم وما ينجم عنها من تشريد

لقد ازداد عدد البنايات الفلسطينية التي هدمت من قبل السلطات الإسرائيلية بثلاثة أضعاف في نيسان، وارتفع التشريد الناجم عنها بما يزيد عن الضعفين وذلك بالمقارنة مع شهر آذار. يعود هذا الارتفاع الشديد إلى عمليات الهدم المكثفة التي يجري تطبيقها في لفجيم الواقعة في المنطقة "ج"، جنوب شرق مدينة نابلس. وفي المجمل، تم هدم 30 مبنى (بما فيهم 17 خيمة وهياكل سكنية أخرى) في الضفة الغربية، مما شرد 118 شخص، وذلك مقارنة مع 10 مبان جرى هدمها وتشريد ساكنيها البالغ عددهم 44 نسمة في شهر آذار. حدثت كافة عمليات الهدم في شهر نيسان بسبب النقص في تراخيص البناء الضرورية، باستثناء مبنى سكني واحد في القدس الشرقية والذي هدم كإجراء "رادع". تم لغاية الآن في عام 2009 تشريد ما مجموعه 286 شخص في الضفة الغربية من جراء تدمير منازلهم من قبل السلطات الإسرائيلية، 147 في المنطقة "ج" و 139 في القدس الشرقية.[4]

أضرت عمليات الهدم في لفجيم بما عدده 26 مبنى، بما فيها أربع عشرة خيمة سكنية، تعود لرعاة فلسطينيين. جرى سابقا هدم المباني التابعة للمجموعة السكانية في عام 2005 بعد أن كانت أبلغت العائلات من قبل مكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي أن بإمكانها نصب خيم في المنطقة. أعطيت العائلات المشردة (101 فرد) إخطارات بالإخلاء في غضون 48 ساعة. شكل هؤلاء السكان أول من جرى تشريدهم في عام 2009 من جراء هدم البيوت خارج منطقة القدس.

هدمت السلطات الإسرائيلية خلال الشهر في القدس الشرقية مبنى فلسطيني سكني في حي جبل المكبر بسبب عدم توفر تصريح، فشردت عائلة من سبعة أفراد، بما فيهم خمسة أطفال. يعمل السكان الفلسطينيون في الحي على إعداد خطة شاملة يتوقع تقديمها إلى لجنة التخطيط الإقليمية في تموز 2009 من أجل تغيير تعريف المنطقة من منطقة خضراء (حيث يحظر فيها البناء) إلى منطقة سكنية. وهدم مبنيان آخران هما في ملكية فلسطينية في القدس

الشرقية في شهر نيسان بسبب عدم توفر الترخيص، من بينهما مبنى سكني غير مأهول بالسكان.

استمرت السلطات الإسرائيلية أيضا في شهر نيسان في القدس الشرقية بإصدار أوامر وتنفيذ عمليات هدم "للردع"، أي هدم بيوت تعود لعائلات فلسطينيين متورطين في هجمات استهدفت النيل من حياة إسرائيليين، وذلك كأسلوب "للردع". هدم أحد البيوت في السابع من نيسان فشرد عشرة أشخاص بما فيهم خمسة أطفال، جميعهم من اللاجئين، وصدر أمر بهدم بيت آخر. في حال تنفيذه، سيشكل هذا الأمر اللاحق عملية الهدم الثالثة كأسلوب "للردع" في خلال عام 2009[5]. جرى استئناف هذا النوع من أساليب الردع في عام 2009 بعد مرور حوالي أربعة أعوام على وقفها استنادا إلى خلاصة وصلت إليها لجنة عسكرية إسرائيلية بأن عمليات الهدم هذه لم تشكل رادعا فعالا.

استمرت عائلات فلسطينية في حي الشيخ جراح في مواجهة خطر التشريد خلال الشهر كنتيجة لإخلائهم القسري من منازلهم. وفي الرابع عشر من نيسان، سلمت الشرطة الإسرائيلية إخطارات بالإخلاء لعائلتين فلسطينيتين تقطنان في مبان واقعة على أرض ملكيتها متنازع عليها[6]. من الممكن حصول عمليات الإخلاء في أية لحظة ليشرد عندها 51 فرد من العائلات بما فيهم 22 طفل.

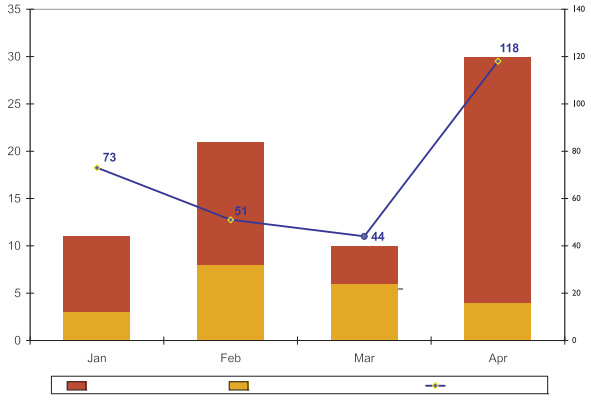

رسم بياني 2: عمليات الهدم في الضفة الغربية، كانون ثاني، نيسان 2009

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يصدر تقريرا خاصا: أزمة التخطيط في القدس الشرقية: فهم ظاهرة البناء "الغير القانوني"

في سياق عمليات الهدم المستمرة من قبل السلطات الإسرائيلية لمبان فلسطينية، أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقريرا في نيسان ركز فيه على القدس وذلك في مسعى لتفسير الأسباب وراء بناء الفلسطينيين بدون تراخيص. يناقش التقرير فشل السلطات الإسرائيلية في توفير تخطيط مناسب وكاف للأحياء الفلسطينية، مشيرا إلى أنه فقط 13 بالمائة من أراضي القدس الشرقية المحتلة هي حاليا في متناول يد الفلسطينيين من أجل البناء في حين أنها في غالبيتها أصلا مبني عليها. ما يزيد عن ثلث أراضي القدس الشرقية مخصصة للمستوطنات الإسرائيلية. وكنتيجة لبيئة التخطيط المحدودة، هنالك على الأقل نسبة 28 بالمائة من مجموع البيوت الفلسطينية في القدس الشرقية مبنية "بشكل غير قانوني"" أي دون الحصول على ترخيص. بالاستناد إلى الأرقام المتعلقة بالمجموعة السكانية، تعادل هذه النسبة ما مجموعه 60،000 فلسطيني في القدس الشرقية الذين يواجهون خطر هدم منازلهم من قبل السلطات الإسرائيلية. بالإضافة إلى تفسير بعض الصعوبات الأساسية التي يواجهها سكان القدس الشرقية الفلسطينيين في جهودهم الساعية للبناء، يشخص التقرير الخاص عددا من المجموعات السكانية في خطر، يناقش بعض المشقات التي يواجهها الفلسطينيون المشردون، ويوفر نظرة عامة حول المبادرات المتنوعة من جانب جمعيات أهلية وجماهيرية الهادفة إلى تحدي المعوقات في عملية التخطيط البلدي الحالية والتغلب عليها في النهاية. يدعو التقرير إلى تجميد عمليات هدم البيوت، ومن السلطات الإسرائيلية، إلى أن تفي بالتزاماتها كقوة محتلة وأن توفر آليات تخطيط وبناء للمجموعة السكانية الفلسطينية.[7]

استمرار التأخيرات الطويلة على حاجز قلنديا العسكري

ما تزال الاختناقات في حركة السير والتأخيرات الطويلة على حاجز قلنديا العسكري (رام الله) مستمرة في شهر نيسان وفي كلا الاتجاهين. في أعقاب إزالة حاجز الرام العسكري وإغلاق الجدار في ضاحية البريد في شباط 2009، تعتبر التأخيرات اليومية في الاتجاه المؤدي إلى شمال حاجز قلنديا العسكري لما يزيد عن ساعة واحدة أمرا اعتياديا. إن السبب في التأخيرات يعود إلى ارتفاع في عدد المركبات التي تستخدم الحاجز العسكري وزيادة وتيرة التفتيش الإسرائيلية للمركبات. تقوم السلطات الإسرائيلية حاليا بتوسيع الحاجز العسكري من أجل إضافة مسارين إضافيين لحركة السير باتجاه الجنوب. ووفقا لمكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي، سيخصص هذان المساران للحافلات التي تقل فلسطينيين من حملة هويات القدس، والذين سيخضعون لتفتيش بطاقات هويتاهم غير أنه لن يطلب منهم عبور الحاجز العسكري على الأقدام. يفيد مكتب التنسيق والارتباط الإسرائيلي أن هذين المسارين الجديدين سيقللان من حركة سير المارة عبر الحاجز العسكري، وسيقلصان بشكل جوهري أزمنة العبور. ولغاية استكمال المسارين الجديدين، تستمر السلطات

الإسرائيلية في مطالبة الفلسطينيين من حملة هوية القدس، اللذين يسافرون بواسطة وسائل النقل العامة، أن يعبروا الحاجز العسكري على الأقدام، باستثناءات محتملة لكبار السن والمرضى الذين قد يسمح لهم بالبقاء في الحافلات.

بالإضافة إلى هذه التطورات، فرضت إجراءات جديدة على الحاجز العسكري مطالبة بحسبها كافة الفلسطينيين من حملة بطاقات هوية الضفة الغربية والتصاريح أن يسجلوا على الحاجز العسكري عودتهم عبر الحاجز العسكري. غير أنه، ولغاية موعد نشر هذا التقرير، لم يتم البدء بعد في عملية التسجيل.

قلق حيال حماية الأطفال: عدد المعتقلين من الأطفال ما يزال مرتفعا

تواجد ما عدده 391 طفل فلسطيني، بما فيهم ستة بنات، في حبس السلطات الإسرائيلية مع انقضاء شهر نيسان. وهذا يتبع ارتفاعا حادا في عمليات سجن واعتقال لقاصرين تم رصدها في أوائل عام 2009، والتي تسببت في ارتفاع بنسبة تزيد عن 20 بالمائة في عدد الأطفال المعتقلين ما بين كانون أول 2008 وشباط 2009[8]. في حين حصل انخفاض في مستوى الاعتقالات منذ آنذاك، إلا أنه ما يزال أعلى تقريبا بنسبة 20 بالمائة مما كان عليه في نيسان 2008.

عبرت منظمات مختلفة تعمل على رصد وضع السجناء من الأطفال في السجون الإسرائيلية عن قلقها من انعدام احترام العديد من الحقوق المتوفرة في ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق الطفل وقواعد الأمم المتحدة الدنيا للتدابير غير الاحتجازية للأحداث (قواعد بكين). يتعلق هذا القلق، من ضمن الأمور، بادعاءات متعاقبة حول إساءة معاملة جسدية ونفسية خلال الاستجوابات؛ حرمان إمكانية وصول سريع للمحامين وزيارات العائلات؛ ظروف اعتقال دون المعايير المتبعة، بما فيها انعدام إمكانية الوصول للخدمات الصحية والتعليمية المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، كافة السجون الخمسة، فيما عدا واحد فقط، وحيث يعتقل فيها أطفال تقع داخل إسرائيل لتكون منافية بذلك للقانون الإنساني الدولي، إذ يفرض هذا تضييقات إضافية على إمكانية وصول العائلة للزيارات.[9]

من بين أولائك الأطفال المسجونين حاليا هنالك صبيان في الاعتقال الإداري. بالإضافة إلى هذا، هنالك خمسة ذكور آخرين تم اعتقالهم ووضعهم في معتقل إداري على أنهم أطفال، غير أنهم بلغوا مؤخرا سن الثامنة عشر. يجري اعتقال المعتقلين الإداريين بدون تهمة أو محاكمة، وذلك على قاعدة تواجد دليل سري لا يتوفر للمتهم ولا لمحاميه إمكانية معرفته. ووفقا للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فرع فلسطين، يخول الأمر العسكري الإسرائيلي 1591 ضباطا عسكريين باعتقال فلسطينيين، بما فيهم أطفال في الثانية عشرة من عمرهم وما فوق، إلى ما يصل لمدة ستة أشهر إذا ما توفرت لديهم "أسس معقولة لافتراض أن أمن المنطقة أو الأمن العام يتطلب الاعتقال". بالإمكان تمديد مدة الستة أشهر الأولى لفترات إضافية من ستة أشهر وبصورة غير محدودة. يحرم هذا الإجراء المعتقل من حقه في محاكمة منصفة والقدرة على التحدي المناسب والكاف لدعوى اعتقاله أو اعتقالها. لقد عبرت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب عن قلقها إزاء استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري بحيث لا يتماشى مع المادة 16 من ميثاق مناهضة التعذيب[10]. تلقى كافة الذكور المذكورين أعلاه أكثر من أمر اعتقال واحد، ويتواجد أحدهم في الاعتقال الإداري منذ كانون أول 2007.

نظرة على أرقام تتعلق بحماية الطفل

إصابات مرتبطة بالنزاع:

القتلى من الأطفال الفلسطينيين: 2

القتلى من الأطفال الإسرائيليين: 1

الجرحى من الأطفال الفلسطينيين: 31

الجرحى من الأطفال الإسرائيليين: 1

المشردين من جراء هدم المنازل: 59

الأطفال الفلسطينيون في المعتقلات الإسرائيلية: 391، بما فيهم معتقلان إداريان اثنان

قطاع غزة

انخفاض كبير في العنف الإسرائيلي- الفلسطيني

بالرغم من غياب اتفاق وقف إطلاق نار متبادل بين إسرائيل و"حماس"، شهد كل من قطاع غزة وجنوبي إسرائيل في شهر نيسان أحد أقل مستويات العنف في السنوات الأخيرة. ففي حين استمرت النشاطات العسكرية المتقطعة من قبل كلا الطرفين، قتل فقط ما عدده فلسطينيين اثنين ولم يجرح أي فلسطيني أو إسرائيلي. وهذا يشكل هبوطا كبيرا في الإصابات الفلسطينية مقارنة مع شهر آذار (تسعة قتلى و 19 جريح)، والعدد الأقل منذ آب 2008 (صفر جرحى)، حينما كان اتفاق "التهدئة" بوساطة مصرية ملزما.

تشمل حوادث العنف خلال الشهر على: غارتين جويتين إسرائيليتين؛ تبادل لإطلاق النار عبر الحدود ما بين وحدة عسكرية إسرائيلية ومسلحين من "حماس"؛ تفجير جسم قابل للانفجار بجانب من دورية إسرائيلية راجلة؛ استهداف قارب فلسطيني زعم أنه كان يحمل مواد متفجرة. بالإضافة إلى ذلك، استمرت قوات إسرائيلية بإطلاق أعيرة

نارية تحذيرية باتجاه مزارعين يفلحون أرضهم بالقرب من الحدود الإسرائيلية وباتجاه صيادين يبحرون في مسافة تتجاوز ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ، حيث بالإمكان اصطياد معظم الأسماك. كما قام مسلحون فلسطينيون بإطلاق عدد من القذائف الصاروخية وقذائف الهاون.

العنف الداخلي يزيد من القلق حول الحماية

قتل خمسة فلسطينيين وجرح على الأقل 16 آخرين في شهر نيسان كنتيجة للعنف الداخلي الفلسطيني. إن التطورات الحاصلة في شهر نيسان، بما فيها عدد من عمليات القتل على خلفية ما يسمى "الشرف"، مواجهات مسلحة ما بين الفصائل واستهداف مؤسسة تعنى بالتجميل ومركز للأطفال، قد أثارت القلق بشأن مستوى الحماية المتوفر للسكان جمعاء.

ونجم عن النزاعات المسلحة ما بين العائلات وفاة خمسة فلسطينيين وجرح على الأقل 11 آخرين في شهر نيسان. قتل أربعة أشخاص في جريمتين ارتكبتا بذريعة ما يسمى "الشرف": وقعت الأولى في 9 نيسان حينما أطلق النار على ثلاثة أفراد من عائلة واحدة، زوج، زوجة وطفلهم البالغ خمسة أعوام، ليقتلوا على أيدي ابنهم الأكبر بينما كانوا نائمين؛ ووقع الحادث الثاني في 13 نيسان عندما قتلت امرأة على يد أخيها بزعم "سلوك غير أخلاقي". قام الأخ في وقت لاحق بتسليم نفسه للشرطة. بالإضافة إلى ذلك، جرح على الأقل خمسة فلسطينيين خلال الشهر من جراء النزاعات الفصائلية المسلحة: جرح رجل مسلح خلال نزاع بين مسلحين من "حماس"؛ وجرح أربعة أشخاص، من بينهم أحد المارة، لدى قيام مسلحين مجهولي الهوية بفتح النار على مجموعة من ما يزعم أفراد "فتح". وأفيد عن حادثين آخرين مشابهين غير أنه لم ينجم عنهما أي جرحى.

كما تم خلال الشهر تفجير جسم قابل للانفجار على باب مؤسسة تجارية تعنى بالتجميل غرب مدينة غزة ولم يفد خلالها عن وقوع جرحى، وإضرام النار في مركز للعناية بالطفل والعائلة يدار بواسطة جمعيات أهلية محلية شرق خان يونس، مما أدى إلى تدمير معدات المركز. لم تعلن أية مجموعة مسؤوليتها عن هذه الاعتداءات. يعتبر مركز الطفل هذا واحد من بين خمسة تم تأسيسها على أيدي منظمات أهلية محلية من أجل توفير نشاطات استجماميه ودعم نفسي واجتماعي، للأطفال على نحو خاص، في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية "الرصاص المصبوب".

في دعوته للتحقيق في حادث تخلله استخدام غير مشروع لأسلحة نارية صغيرة ونجم عنه جرح ثلاثة فلسطينيين، شدد مركز الميزان لحقوق الإنسان على أن التسامح في مثل هذه الأحداث سوف يؤدي إلى تدهور في سيادة القانون، وإلى ازدياد الفوضى الأمنية وفقدان حياة أشخاص أبرياء.[11] ويستوجب ملاحظة أن قدرة سلطة "حماس" على فرض القانون بشكل مناسب وكاف قد جرى تقويضها من خلال الشلل الجزئي للجهاز القضائي (الحاصل على خلفية الشرخ مع السلطة الفلسطينية في رام الله) وكذلك بواسطة التدمير الهائل للبنى التحتية للشرطة خلال الهجوم الإسرائيلي الأخير.

بالإضافة إلى هذا، أفاد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن قيام محكمة عسكرية في قطاع غزة بإصدار عقوبة الإعدام على أربعة فلسطينيين في السابع من نيسان. لقد أدين الفلسطينيون الأربعة بقتل محاضر في الجامعة الإسلامية في تموز 2006 خلال مواجهات فصائلية مسلحة. وحكم على ثلاثة فلسطينيين آخرين في نفس القضية بالسجن مدى الحياة ومع الأشغال الشاقة. وبحسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، استندت هذه الأحكام إلى قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية من عام 1979، والذي لم يجر المصادقة عليه أبدا من قبل المشرع الفلسطيني. لقد دعت هذه المنظمة مرارا لإلغائه وذلك "لخرقه المعايير الدولية الخاصة بمحاكمة عادلة كما أنه لا يشمل على آليات منصفة ومستقلة للاستئناف ضد أحكام المحكمة."[12] فقط شخص واحد من بين المدانين السبعة هو معتقل حاليا من قبل سلطات "حماس". لقد فر الباقون من السجن في 28 كانون أول من عام 2008، وذلك لدى استهداف إسرائيل لسجن غزة المركزي خلال عملية "الرصاص المصبوب". وبهذه الأحكام يصل عدد مجموع الأحكام بالموت الصادرة عن المحكمة العسكرية في غزة في عام 2009 إلى سبعة.

استمرار الحصار ودخول أقل للبضائع إلى قطاع غزة

نظرا لإغلاق المعابر الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية خلال عطلة الفصح اليهودي، شهد شهر نيسان دخول أقل عدد شهري من الشاحنات المحملة إلى قطاع غزة (2،656) منذ بداية عام 2009. يمثل هذا العدد انخفاضا بنسبة 18 بالمائة مقارنة مع المعدل الشهري خلال الربع الأول من العام (3،228) وفقط ربع من كمية الشاحنات التي دخلت إلى قطاع غزة في أيار 2007 (10،921)، أي قبل شهر واحد من استيلاء "حماس" على السلطة وبداية الحصار. تشكل الشاحنات المحملة التي يتم توريدها للمنظمات إنسانية ربع من إجمالي الشاحنات المحملة التي دخلت خلال شهر نيسان، بما فيها 39 شاحنة محملة دخلت عبر معبر رفح، أما الباقي فقد تم توريدها من قبل القطاع التجاري.

ظلت إجراءات التوريد خاضعة لمعايير غير واضحة وفي أحوال كثيرة غير متعاقبة، حيث ما تزال تحدد نوعية وكمية البضاعة من قبل السلطات الإسرائيلية بدل أن تكون بحسب احتياجات السوق المحلية.

في حين شكلت البضاعة من الأغذية الجزء الأكبر من الواردات (70%)، ما يزال دخول عناصر متعددة، بما فيها عصير الفواكه، الحلويات والشوكولاطة، أغذية الأطفال، المشروبات والشاي، محظورا. إن القرار الذي اتخذ من قبل الحكومة الإسرائيلية في الثاني والعشرين من آذار 2009 والذي يسمح بدخول غير محدود لكافة أنواع الأغذية، شرط المصادقة على مصدرها من قبل السلطات الإسرائيلية، لم يتم تطبيقه بعد.

ما يزال الحظر على مواد البناء (بما فيها الإسمنت والزجاج)، قطع الغيار للبنى التحتية الخاصة بالمياه والكهرباء والمدخولات الزراعية يقف مانعا أمام نشاطات إعادة البناء والإنعاش في قطاع غزة، بما فيها بعض ما خطط له من ضمن "النداء السريع لغزة". من بين البضاعة التي يحظر دخولها أيضا، هنالك ما يقارب 200 طن من مواد الإغاثة الإنسانية المخزونة في مستودعات الضفة الغربية، والتي تحوي من بين الأشياء على أطقم منزلية واستجمامية، كراسي متحركة، بطانيات، فرش أسنان، ألعاب وأدوية بيطرية.

تفيد غرفة التجارة في قطاع غزة أنه منذ بداية الحصار على قطاع غزة في حزيران 2007، احتجزت القوات الاسرائيلية ما مجموعه 1757 حاوية من البضائع المستوردة. قدرت الخسائر المباشرة التي تكبدها المستوردون في غزة بحوالي 10 ملايين دولار، من ضمنها رسوم الشحن والتخزين المدفوعة على ميناء أشدود والمستودعات في اسرائيل والضفة الغربية.

بالرغم من استمرار الحظر على الصادرات منذ حزيران 2007، سمح بخروج خمسة شاحنات محملة بزهور مقطوفة (حوالي 200،000 زهرة) عبر معبر كرم أبو سالم خلال في شهر نيسان. ومنذ بداية العام، تم تصدير 15 شاحنة محملة بالزهور المقطوفة من قطاع غزة، لتكون الأولى منذ 12 شباط 2009. ووفقا لاتفاق الحركة والوصول الموقع في تشرين ثاني 2005 بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، على إسرائيل السماح بتصدير 400 شاحنة محملة يوميا من قطاع غزة.

نظرا لاستمرار فرض القيود على الصادرات، وجهت وزارة الزراعة في غزة تعليمات للمزارعين في 29 نيسان إلى عدم غرس محاصيل يتم تصديرها، على وجه الخصوص تلك التي تحتاج إلى استثمارات مالية هائلة مثل الزهور المخصصة للقطف والتوت الأرضي. ووفقا لوزارة الزراعة، اتخذت هذه الخطوة من أجل حماية المزارعين من خسارة استثمارات طائلة وللحفاظ على الاحتياطي من المياه. شملت التعليمات الصادرة للمزارعين كذلك على توجيه المحاصيل المخصصة للتصدير بحيث تغطي فقط احتياجات السوق المحلية.

نظرا للقدرة المحدودة للسوق المحلية، يطعم بعض المزارعين الفلسطينيين دوابهم المحاصيل التي اعتادوا على تصديرها وليس بمستطاعهم فعل ذلك منذ حزيران 2007.

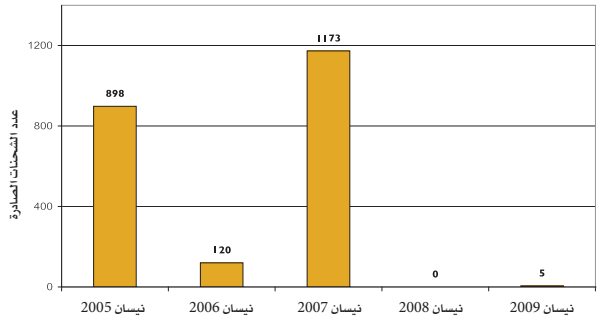

رسم بياني3: الصادرات في شهر نيسان

جرى فتح خط أنبوب الوقود "ناحال عوز" على مدار 16 يوما في شهر نيسان، مقارنة مع 23 يوم في شهر آذار، مما قلل من كميات الواردات من غاز الطهي والغاز الصناعي بما نسبته 10 بالمائة و8 بالمائة على التوالي. بالتالي، شكلت الكميات من الواردات فقط حوالي ما نسبته 50 بالمائة و70 بالمائة وعلى التوالي من الاحتياجات الشهرية، وذلك بحسب تقديرات جمعية أصحاب محطات الوقود الفلسطينية وسلطة محطة الكهرباء. نظرا للنقص المتواصل في غاز الطهي، استمرت جمعية أصحاب محطات الوقود بتطبيق نظام التقنين في محطات غاز الطهي البالغ عددها 21 في كافة أرجاء قطاع غزة، بحيث حدد عملها بأربعة أيام أسبوعيا. ونتيجة للنقص في الوقود الصناعي إلى جانب انعدام قطع الغيار المطلوبة لمحطة الكهرباء، فإن الانقطاعات المسجلة في تيار الكهرباء لما يصل إلى خمس ساعات يوميا في كافة أنحاء قطاع غزة ما تزال على حالها.

ما تزال أنواع أخرى من الوقود، من بينها البنزين التجاري والديزل، محظورا دخولها إلى قطاع غزة منذ الثاني من تشرين ثاني 2008، فيما عدا كميات قليلة يتم إيصالها للأنروا. وبحسب جمعية محطات وقود غزة، ونظرا للدخول المتزايد والمنتظم للديزل والبنزين عبر الأنفاق المتواجدة أسفل الحدود ما بين رفح وغزة منذ أواسط آذار وذلك تقريبا بمعدل يومي 100،000 لتر من الديزل و70،000 لتر من النفط، تباع السلعتان بأسعار منخفضة في السوق المفتوحة. تظل تشكل أنفاق رفح خط حياة اقتصادي هام لسكان غزة، حيث تزود السوق ببضائع فرض قيود على دخولها إلى قطاع غزة عبر المعابر الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

الحركة من وإلى قطاع غزة ما تزال محظورة

ما تزال حركة الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة عبر معبري "إيرز" ورفح خاضعة لسيطرة السلطات الإسرائيلية والمصرية وعلى التوالي. استمرت المعابر في الإغلاق بشكل رسمي في شهر نيسان، فيما بقيت بعض الحالات الاستثنائية، وهي بالأساس محدودة لحالات مرضية وحالات إنسانية أخرى. وفي خلال شهر نيسان، انخفض عدد تلك الحالات الاستثنائية، وذلك من جراء التقييدات الناجمة عن الشرخ الحاصل ما بين غزة ورام الله: تجميد تحويل المرضى للعلاج التخصصي خارج قطاع غزة وعدم استصدار جوازات سفر جديدة.

لقد كان عدد الفلسطينيين الذين نجحوا في عبور معبر "إيرز" في شهر نيسان (515) أقل من نصف العدد في شهر آذار (1،183). تمثل أحد الأسباب في الهبوط في تجميد تحويل المرضى للعلاج خلال معظم أيام شهر نيسان والانخفاض المصاحب له في التصاريح الصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية؛ فقط 173 مريض ومرافقين لهم تمكنوا من عبور "إيرز"، وذلك بالمقارنة مع 635 في آذار (أنظر في الأسفل). كانت غالبية من عبروا "إيرز" فلسطينيين من حملة تصاريح زيارة لعائلات خارج قطاع غزة.

فتح معبر رفح، الواقع على الحدود مع مصر، بصورة استثنائية على مدار شهر نيسان، سامحا بالتالي لما عدده 2،427 فلسطيني الدخول إلى مصر وعودة 1،095 إلى قطاع غزة. يمثل المعدل اليومي للأشخاص الذين عبروا إلى مصر (81) وأولئك الذين دخلوا إلى قطاع غزة خلال شهر نيسان فقط 27 بالمائة و 26 بالمائة وعلى التوالي من الأعداد الموازية لها في شهر أيار 2007، أي قبل شهر واحد من استيلاء "حماس" على السلطة.

لقد منع بعض الأشخاص المؤهلين للعبور مثل الحالات الاستثنائية من السفر وذلك لعدم توفر جوازات سفر جديدة في قطاع غزة؛ فهي يمكن استصدارها فقط من قبل السلطة الفلسطينية في رام الله. برزت هذه المشكلة فور استيلاء "حماس" على السلطة في حزيران 2007 وحينما توقفت السلطة الفلسطينية عن إرسال جوازات سفر جديدة إلى قطاع غزة. ومنذ بداية عام 2008، حصل قطاع غزة على 15،600 جواز سفر جديد، وهو عدد ليس بكاف ليلبي الطلبات. أفادت سلطة "حماس" أن هنالك ما يزيد عن 2،000 من طلبات جواز السفر العالقة، بما فيها حوالي 600 لحالات مرضية بحاجة للسفر إلى الخارج. لا تتوفر حاليا آلية فعالة لحصول سكان قطاع غزة على جوازات سفر جديدة.

القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والبحر تقوض من سبل المعيشة

إن القيود المفروضة من قبل السلطات الإسرائيلية على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية الواقعة على مقربة من الحدود مع إسرائيل ومناطق الصيد التي تتجاوز ثلاثة أميال بحرية عن الشاطئ ما تزال تضر بسبل حياة الفلسطينيين.

قامت القوات الإسرائيلية في على الأقل ثماني مناسبات في شهر نيسان بإطلاق أعيرة نارية تحذيرية باتجاه مزارعين فلسطينيين، مجبرين إياهم على مغادرة أراضيهم. وقعت غالبية هذه الحوادث في مناطق غرب خان يونس ودير البلح. في حين لم يفد عن إصابات، نجم عن حادثين تكبيد أضرار للمنازل. لقد أثبطت هذه الحوادث من عزيمة المزارعين الوصول إلى بعض المناطق على طول الحدود، مما أعاق حصاد القمح وبالتالي جني القليل من المحاصيل. بالرغم من نمو هذه المحاصيل بالاعتماد على مياه الأمطار وبدون الحاجة إلى عناية مكثفة خلال العام، إلا أن الوصول إليها في موسم الحصاد، أي في شهر نيسان، هو أمر أساسي.

بالإضافة إلى ذلك، فتحت دوريات القوارب الإسرائيلية النار باتجاه صيادين فلسطينيين في على الأقل 20 مناسبة خلال الشهر واعتقلت القوات الإسرائيلية 12 صيادا في حادثين منفصلين. لقد قوضت هذه الأحداث ذروة موسم السردين التي تحل في شهر نيسان، مما نجم عنها هبوط في اصطياد الأسماك مقارنة مع السنوات الماضية. أفاد مركز الميزان لحقوق الإنسان أنه في خلال إحدى هذه الحوادث (6 نيسان)، اضطر الصيادون للسباحة باتجاه الطائرات الإسرائيلية قبل اعتقالهم واستجوابهم، كما تمت مصادرة قوارب صيدهم. ومع انقضاء الشهر، لم يجر بعد إعادة القوارب.

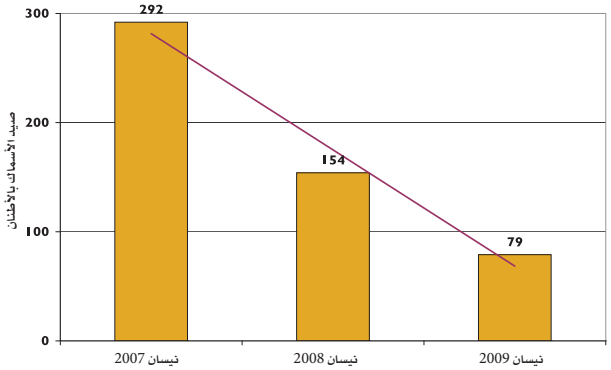

رسم بياني 4: اصطياد الأسماك في شهر نيسان

تشويش تحويل المرضى للعلاج إلى الخارج في معظم الشهر

لقد تضررت عملية إصدار وثائق التحويل للعلاج الطبي المتخصص خارج قطاع غزة خلال معظم الشهر على نحو شديد وذلك من جراء الخلاف الحاصل بين سلطة غزة والسلطة الفلسطينية في رام الله، والذي كان اندلع في أعقاب الاستيلاء على دائرة تحويل العلاج إلى الخارج من قبل سلطة غزة في 22 من آذار 2009. انتهى هذا الوضع في 26 من نيسان واستأنف مدير دائرة تحويل العلاج إلى الخارج وطاقمه عملهم بعد الوصول إلى اتفاق ما بين السلطتين، وبدعم من منظمة الصحة العالمية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وشخصيات مرموقة من المجتمع المدني.

في الفترة ما بين 22 آذار و26 نيسان، أدار الموظفون الذين عينوا من قبل "حماس" دائرة تحويل العلاج إلى الخارج وباشروا في معاملات ما عدده 650 وثيقة تحويل، كان من بينها حوالي ما نسبته 70 بالمائة إلى مستشفيات مصرية. وفي الفترة ما بين 27 إلى 30 نيسان، صادقت دائرة تحويل العلاج إلى الخارج على 262 وثيقة تحويل، ما يزيد عن نصفها إلى مستشفيات مصرية والباقي إلى مستشفيات في الأردن، إسرائيل والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

إن مكتب التنسيق والارتباط الفلسطيني، المسئول عن ترتيب عبور المرضى المحولين إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إسرائيل والأردن، عبر معبر "إيرز"، قد توقف عن العمل في أعقاب الاستيلاء على دائرة التحويل إلى الخارج. غير أنه استأنف عمله في 27 نيسان. وفي الفترة ما بين 27 إلى 30 نيسان، باشر المكتب في معاملات 73 طلب لتصاريح. وبحسبه، عبر ما مجموعه 90 مريض معبر "إيرز" خلال شهر نيسان، وذلك مقارنة مع 325 في شهر آذار و258 في شهر شباط.

عبر ما مجموعه 495 فلسطيني معبر رفح خلال الشهر من أجل العلاج الطبي في مصر. ووفقا لمسئول الجوازات الفلسطينية على معبر رفح، كان ما يقارب 80 بالمائة من المرضى الذين عبروا معبر رفح يحملون وثائق تحويل جرى استصدارها بواسطة اللجنة الطبية المعنية من قبل "حماس"، بالتالي فإنها افتقدت للتمويل الذي تغطيه السلطة الفلسطينية، في حين أن البقية صودق على وثائق تحويلهم من قبل السلطة الفلسطينية قبل 22 من آذار. تقبل المستشفيات المصرية فقط وثائق تم إصدارها من قبل السلطة الفلسطينية، وهي بالتالي صدت مبدئيا علاج مرضى من حملة وثائق المصدقة من سلطة غزة؛ غير أنه تمت معالجة المرضى في أعقاب تدخل المجتمع المدني المصري حيث قام بتغطية التكاليف الطبية. وفي خلال شهر نيسان، أكدت منظمة الصحة العالمية وفاة أربعة مرضى من جراء عدم وصولهم في الوقت المناسب لخدمات الرعاية الصحية.

من الملاحظ كذلك خلال شهر نيسان قيام المخازن المركزية للأدوية والمواد الطبية القابلة للتخلص بالإفادة عن حصول ارتفاع في عدد الأدوية والمواد الطبية القابلة للتخلص النافذة من المخزون مقارنة مع شهر آذار، وذلك نظرا للقيود المالية. كان ما مجموعه 65 دواء و90 مادة طبية قابلة للتخلص نافذة من المخزون في نهاية شهر نيسان، مقارنة مع 52 دواء و68 مادة طبية قابلة للتخلص في نهاية آذار.

ما يسهم أيضا في النقص في العناصر الطبية هي التأخيرات غير المتعاقبة في دخول الشحنات التي يتم تنسيقها مع منظمة الصحة العالمية، على وجه الخصوص المعدات الكهربائية، قبل الحصول على مصادقة من السلطات الإسرائيلية.

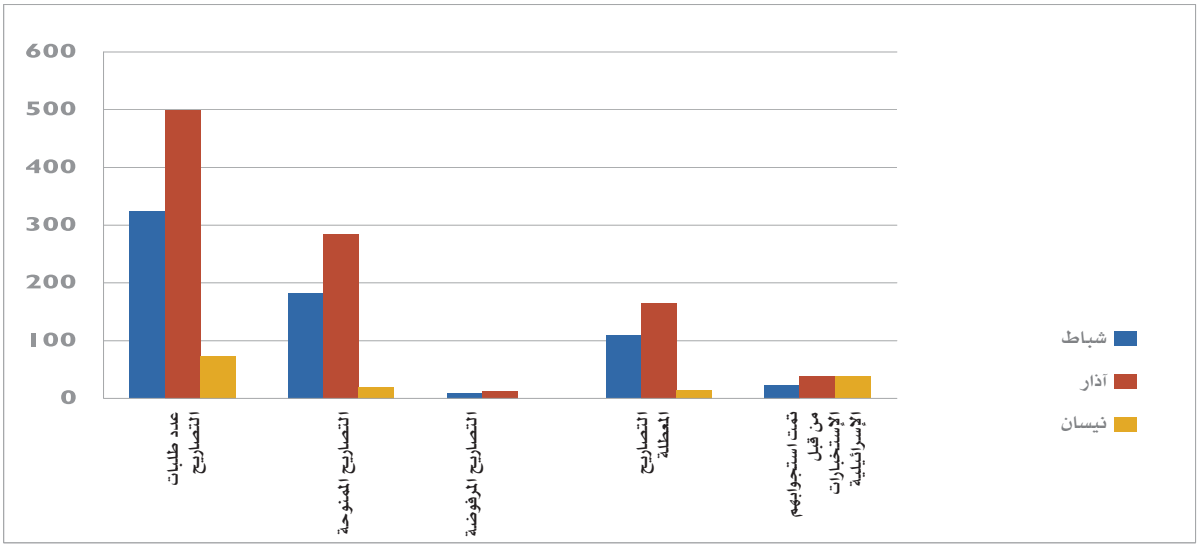

رسم بياني 5: عدد الطلبات لعبور "إيرز" ووضعيتها.

بقاء المياه العادمة في وضع هش

يستمر وضع المياه العادمة في قطاع غزة في كونه هشا للغاية كنتيجة لمرور 22 شهر على الحصار، والذي فرض قيودا على دخول قطع غيار أساسية وموارد للبناء إلى قطاع غزة. إن النقص في الموارد المادية إلى جانب القيود المفروضة على الحركة بالقرب من المناطق الحدودية قد حال من إجراء أعمال تصليح وصيانة أساسية لمحطات علاج المياه العادمة من قبل المنظمات ذات العلاقة. ففي خلال شهر نيسان، فقط ما عدده ثلاث شاحنات محملة بالأنابيب البلاستيكية لمشاريع متعلقة بالمياه والمياه العادمة للقطاع الخاص قد سمح بدخولها إلى قطاع غزة، بعد أن منع دخولها منذ أواخر تشرين أول 2008. تعتبر هذه الكمية إسهاما ليس بجوهري بالنظر إلى الاحتياجات الإجمالية.

ما يزال وضع بحيرة المياه العادمة المحاذية لمحطة خان يونس للعلاج متقلقل. لقد نجم عن زيادة الضغط على البحيرة فيضان راجع من الصرف الصحي الخام إلى منازل السكان وفي شبكة الصرف الصحي، مما يشكل خطرا على الصحة العامة. بينما يقوم مرفق غزة للمياه والصرف الصحي بتطبيق خطوات من أجل تقليل الضغط، كان من الممكن تجنب هذا الوضع الحالي فيما لو سمحت إسرائيل بدخول الأنابيب المعدنية. هنالك مشروع استثنائي تولاه وأكمله مرفق غزة للمياه والصرف الصحي خلال شهر نيسان وهو تصليح البرك المؤقتة المخصصة للتخلص من الصرف الصحي في محطة بيت لاهيا لعلاج المياه العادمة، والتي انهارت في 27 آذار 2009.

المأوى: استكمال تقديرات الأضرار ومنع إعادة البناء

مع نهاية شهر نيسان، استكمل كل من الأنروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديراتهم للأضرار الناجمة عن هجوم "الرصاص المصبوب". تشير أرقام حالية إلى حوالي ما مجموعه 3،500 منزل قد هدموا بشكل كامل أو أنه يتعذر إصلاحها (2،300 تعود للاجئين و1،200 لغير لاجئين)، وتكبد ما عدده 2،100 منزل أضرارا جسيمة (1،000 تعود للاجئين و1،100 لغير لاجئين) وتعرض 40،000 منزل لأضرار طفيفة (30،000 تعود للاجئين و10،000 لغير لاجئين). من بين إجمالي هذه الحالات، حصلت ما يقارب 7،000 عائلة لاجئ و8،250 عائلة من غير اللاجئين على مساعدة نقدية من الأنروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى التوالي. ومع هذا، ما يزال الحظر المستمر على توريد مواد البناء من خلال المعابر الرسمية يحول من أعمال واسعة النطاق، بينما وصلت أسعار المواد المتوفرة حاليا في قطاع غزة إلى مستويات عالية غير مسبوقة. بالرغم من التشريد واسع النطاق الذي أعقب تدمير البيوت خلال عملية "الرصاص المصبوب"، تتواجد حاليا فقط ست مناطق خيام في شمال قطاع غزة، بحيث تأوي بعض العائلات المشردة إلى حين إيجاد بدائل. حصلت وزارة الأشغال العامة والإسكان من الهلال الأحمر التركي على 190 بيت متنقل (مساكن بهياكل أولية) للعائلات المتضررة من الهجوم العسكري الأخير.

أنشطة إزالة الركام ما تزال مستمرة

هنالك ما يقدر مجموعه 600،000 طن من الركام الصلب من جراء القصف الإسرائيلي للمنازل، المباني الحكومية ومنشآت تجارية وصناعية خلال الهجوم الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. كما جرى تشخيص بعض المواقع على أنها ملوثة على نحو كبير بمادة خطرة مثل الإسبستوس ومخلفات حرب قابلة للانفجار، مما يشكل خطرا جديا على الصحة العامة. ولغاية الآن، جرى تقدير ما مجموعه 273 موقع على أنهم محفوفين بخطر مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

تتوقع خطة عمل مشتركة جرى تطويرها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصول التكلفة المخمنة لعمليات تصنيف، إزالة وسحق الركام الصلب إلى 15 مليون دولار أمريكي، مول من بينها 7 مليون دولار أمريكي لغاية الآن. تشمل المنظمات التي تقوم على عملية التطبيق كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خدمة عمل الأمم المتحدة في مجال الألغام، اليونيسيف وبعض المنظمات الأهلية. تشمل خطة العمل على إجراء تقدير للأخطار في المناطق (أيار- حزيران 2009)، نشاطات لإزالة الركام (آب- شباط 2010) وعمليات السحق والتخزين (تشرين أول- حزيران 2010).

ما أن تلبث وان تبدأ عملية إزالة الركام، سيقوم الفريق الدولي لإزالة الألغام بتوفير تدريب على السلامة من مخلفات الحرب القابلة للانفجار وتدريب المدربين للعاملين المنخرطين في هذه الأنشطة. وفر الفريق خلال شهر نيسان 17 محاضرة حول السلامة من مخلفات الحرب القابلة للانفجار من بينها اثنتين خلال ورشات عمل تدريبية لمدربين لمجموعات مختلفة من المجتمع المدني.

طلبات جديدة من قبل سلطة "حماس" للمنظمات الأهلية الدولية

من الممكن أن تشير تطورات خلال الشهر إلى مراقبة متزايدة من قبل سلطة "حماس" لنشاطات المنظمات الأهلية الدولية التي تعمل على تزويد المساعدة الإنسانية في قطاع غزة. ففي الثامن من نيسان، أعلنت وزارة الداخلية أنه على كافة المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة التسجيل لديها وتقديم تقاريرها السنوية من أجل الاستمرار في العمل في قطاع غزة. وبحسب هذا الإعلان، يتوجب إجراء التسجيل في غضون شهر. طالبت منظمات أهلية بالاعتراف بتسجيلها في رام

الله كساري المفعول في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها قطاع غزة. أدى النقص في وثائق التسجيل المقبولة إلى مواجهة بعض المنظمات الأهلية الدولية صعوبة في الحصول على إعفاءات في دفع قيمة الضريبة المضافة، الأمر الذي أثر بوضوح على تكلفة مشاريعها. وما يزال هذا الموضوع قيد التوضيح. كما جرى التوجه إلى بعض المنظمات الأهلية من قبل وزارة العمل التي طلبت بدورها معلومات مفصلة حول موظفيها، ومن تلك التي تطبق برامج الدفع النقدي مقابل العمل، معلومات حول المستفيدين منها. إلى جانب القيود الأخرى المفروضة على المنظمات الأهلية الدولية العاملة في قطاع غزة، والتي مصدرها من دولهم الأصلية، من شأن هذه التطورات أن تضيق قدرتها في الاستمرار في تقديم المساعدة للمحتاجين لها في قطاع غزة.

تقرير الأمم المتحدة حول الاحتياجات في قطاع غزة في أعقاب شن عملية "الرصاص المصبوب"

أطلق طاقم منظمات الأمم المتحدة المشترك لمهام النوع الاجتماعي في الحادي والعشرين من نيسان دراسة مسحية حول العائلات تحت عنوان "تلبية احتياجات النساء والرجال في قطاع غزة: ما بعد الفترة التي أعقبت 23 يوم من العمليات العسكرية الإسرائيلية". أجريت الدراسة في الأسبوع الأول من آذار 2009، بحيث ركزت على كيفية تأثر النساء والرجال ورد فعلهم على الأزمة، وما هي الاحتياجات الطارئة في نظرهم حاليا.

اختارت أغلبية المستطلعة آراءهم الصدمة النفسية والضغط ليشكلا القلق الأساسي، لاعتقادهم أن الحاجة إلى خدمات نفسية هي ضرورة ماسة كما الحاجة الأساسية للغذاء والماء. بالإضافة إلى هذا، ونظرا للارتفاع في الشعور بالصدمة والضغط، وإمكانية الوصول المحدودة إلى الخدمات النفسية المهنية، هنالك بروز لمشكلة العلاج الذاتي في أوساط سكان غزة بواسطة وصفات طبية يتم الحصول عليها من الصيدليات دون الخضوع لمراقبة. لقد ذكر التقرير أن عامل المسافة يشكل العائق الأساسي أمام إمكانية وصول النساء والبنات إلى الخدمات الصحية العامة.

وجدت الدراسة أن العنف العائلي ضد النساء مركز في الأساس داخل العائلات المشردة من جراء الحرب. فمن بين النساء المشاركات في الدراسة، أشرن ما نسبتهن 37 بالمائة إلى أن العنف العائلي هو المشكلة الأساس المتعلقة بالسلامة والتي تواجهها النساء والبنات.قال ما يزيد عن نسبة 50 بالمائة من الرجال المستطلعة آراءهم أن العنف العام والسياسي يمثلان المشاكل الأساسية من حيث السلامة والأمن والتي يواجهها الرجال والأولاد. ما يدعو للقلق أيضا هو تصريح نصف المستطلعة آراءهم والذين شردوا خلال أثناء الهجوم الإسرائيلي بأن أطفالهم لم يعودوا إلى مقاعد الدراسة بعد الحرب بسبب "انعدام الأمن".

قضايا أخرى حول الأراضي الفلسطينية المحتلة

تقرير البنك الدولي: تضييقات شديدة على تنمية قطاع المياه الفلسطيني

نشر البنك الدولي هذا الشهر تقريرا بعنوان "تقدير القيود على تنمية قطاع المياه الفلسطيني". إن إحدى النتائج الأساسية للتقرير هي أن التحكم الإسرائيلي- الفلسطيني المشترك بقطاع المياه، وكذلك المخصصات من المياه، والتي حددت من خلال اتفاقية أوسلو المرحلية 1995 وما يزال معمول بها لغاية الآن، لا يلبي احتياجات الشعب الفلسطيني. نظرا لانعدام التوازن في القوة، القدرة والمعلومات ما بين الطرفين، أدت قواعد الحكم المرحلي وممارساته إلى قيود منهجية وشديدة على تنمية موارد المياه الفلسطينية، استخدامات المياه وإدارة مياه الصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام 2000، أضرت القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة والوصول وعلى نحو كبير بإمكانية وصول الفلسطينيين إلى موارد المياه، تنمية البنى التحتية وعمليات المرافق. غير أن هذه التضييقات تؤثر على إمكانية الوصول إلى المياه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على نحو مختلف.

وبالنسبة للضفة الغربية، وجد التقرير أن الفلسطينيين يستخرجون حوالي 20 بالمائة من "القدرة المخمنة" من أحواض المياه المتواجدة أسفل الضفة الغربية وإسرائيل، في حين تقوم إسرائيل باستخراج البقية. بالإضافة إلى هذا، تسحب إسرائيل من "القدرة المخمنة" كمية تزيد عن نصيبها بما نسبته 50 بالمائة مما حدد لها وفقا لاتفاقية أوسلو، وذلك دون الحصول على مصادقة من لجنة المياه المشتركة. يقدر الاستخدام العملي لكل منزل في الضفة الغربية بما معدله 50 لتر للفرد الواحد يوميا، في حين أن ثلث التجمعات السكانية، والتي تحوي على 10 بالمائة من مجموع السكان في كافة أرجاء الضفة الغربية، ما تزال تفتقد لخدمات شبكات المياه.

أما في قطاع غزة، لم يتم تطوير أي مصدر مائي جديد بشكل رسمي منذ عام 1995، وقد أدى السحب المفرط للمياه الجوفية إلى انخفاض في جودة المياه الجوفية وإلى تسرب مياه البحر. يعطي حاليا فقط ما نسبته 5- 10 بالمائة من حوض مياه غزة مياها بجودة للشرب. لقد قام السكان على بحفر بئر ماء خاصة وتحلية المياه للاستخدام المنزلي بسبب النقص في المياه. إن تغطية الإمدادات من المياه وتوفر المياه هي مبدئيا أفضل مما هي عليه في الضفة الغربية حيث ارتفعت

نسبة توفر المياه بمقدار 50 بالمائة ما بين الأعوام 2000- 2005. ومع هذا، ومنذ عام 2005، أصبح إمداد المياه متقطع للغاية ليصل إلى مستويات الأزمة، ذلك إلى حد كبير بسبب تدهور الوضع السياسي والأمني حيث يقلص من إمكانية الوصول إلى الكهرباء، الوقود وقطع الغيار.

إن الاستنتاج الرئيسي للتقرير هو أن الإدارة المشتركة للموارد هي أمر مستحيل في الظروف الحالية، وأن جهود التنمية من جانب السلطة الفلسطينية والمانحين قد تراجعت إلى سلسلة من استراتجيات المواجهة، والتي تحول من التنمية المعقولة لقطاع المياه. كما يركز التقرير إلى الحاجة إلى إنهاء ممارسات حالية تدفع إلى عدم ديمومة المياه، وعلى وجه الخصوص الضخ المفرط من حوض المياه وانعدام السيطرة على التلوث، والتي من شأنها، وإلى جانب التوقعات في انخفاض هطول الأمطار في العقود المقبلة، أن تعرض رفاهية الأجيال القادمة للخطر.

يشير التقرير إلى أن حل كافة هذه المشاكل يتطلب تحركا على الجبهة السياسية. مع هذا، يبقى إصلاح الطريقة التي تتبعها كل من لجنة المياه المشتركة والإدارة المدنية الإسرائيلية في التعاطي مع احتياجات التنمية الفلسطينية أولوية وذلك لغاية مجيء الوقت الذي يتم فيه حل القضايا السياسية في الوضع النهائي. للسلطة الفلسطينية، بالرغم من ذلك، هامش ضيق للتطور، وهنالك حاجة قوية لوضع أولويات، خاصة بالنظر إلى القدرة المؤسساتية المحدودة.

المراجعة النصف سنوية لعملية النداء الموحد تشير إلى نقص شديد في التمويل لمشاريع الضفة الغربية

مع انقضاء شهر نيسان، تم التعهد بتمويل بقيمة 254 مليون دولار أمريكي لمشاريع قطاع غزة، والتي تغطي ما نسبته 40 بالمائة من الاحتياجات المفصلة في عملية النداء الموحدة 2009، بما فيها النداء السريع لغزة. وعلى العكس من ذلك، ما تزال مستويات التمويل لمشاريع الضفة الغربية منخفضة للغاية حيث تم تغطية فقط ما نسبته 30-26 بالمائة من الاحتياجات، أو التعهد بمبلغ 51 مليون دولار أمريكي، وذلك من أصل 198 مليون دولار أمريكي مطلوبة.

كان يدرس برنامج الغذاء العالمي أثناء إعداد التقرير طرق للتأقلم مع أنشطة توزيع الغذاء في الضفة الغربية من دون خفض عدد المستفيدين الحاصلين على معونة. يعاني برنامج الغذاء العالمي من نقص بنسبة 83 بالمائة، أو حوالي 43 مليون دولار أمريكي، في ميزانية مشاريعه في الضفة الغربية، والتي تشمل على توفير وجبات في المدارس ومعونة غذائية للمجموعات الأكثر هشاشة من السكان.

أفادت الأنروا كذلك مع نهاية شهر نيسان عن تمويل قليل لمشاريعها في الضفة الغربية والمتعلقة بخلق عاجل للوظائف (نقص بنسبة 15 بالمائة)، العملة النقدية والمعونة الغذائية (نقص بنسبة 82 بالمائة)، المساعدة الصحية الطارئة (نقص بنسبة 56 بالمائة)، الصحة العقلية (فقط نصف التمويل الذي جرى التعهد به) وبرامج الصحة البيئية (نقص بنسبة 98 بالمائة). من المتوقع توقف عمل بعض برامج الأنروا دفعة واحدة في نهاية شهر حزيران في حال عدم توفر تمويل إضافي. إن وضع برنامج الصحة البيئة هو الأكثر تأزما من حيث عدم دعمه بالشكل المطلوب، فلن يكون بالإمكان توفير المياه وخدمات الصحة العامة لما عدده 19 مخيم للاجئين بعد انقضاء فصل الصيف مما سيلحق الضرر بما عدده 192،000 لاجئ. يتعرض ما يزيد عن 300،000 فلسطيني يعيشون في 150 مجموعة سكانية نائية لخطر فقدان إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية من خلال عيادات الأنروا المتنقلة وذلك في حال عدم الحصول على التمويل لبرنامج الصحة الطارئ.

قام صندوق الاستجابة الإنسانية بتمويل مشروعين في قطاع غزة خلال شهر نيسان؛ من بينها واحد زود 114،000 مليون دولار أمريكي لجمعية أهلية محلية لكي تعمل على توفير تصليحات لقوارب صيد تكبدت أضرارا خلال الهجوم الإسرائيلي في كانون أول/ كانون ثاني. سيتيح المشروع الثاني، وهو بقيمة 143،500 دولار أمريكي، لمنظمة أهلية مقرها في غزة، "جمعية الأشخاص المعاقين جسديا" توفير عناصر غذائية أساسية، عناصر غير غذائية وعناصر أساسية للحفاظ على الصحة العامة وأخرى طبية لما عدده 1000 شخص، معظمهم من الأطفال ذوي الإعاقات واللذين يعانون من سوء تغذية ومشاكل طبية، كما أنهم لا يتلقون مساعدات من منظمات أخرى. ومنذ بداية العام، دعم صندوق الاستجابة الإنسانية 20 مشروع في قطاع غزة، وذلك بقيمة تزيد عن 3 مليون دولار أمريكي.

وأخيرا، تم الشروع في المراجعة النصف سنوية لعملية النداء الموحدة 2009 للأراضي الفلسطينية المحتلة خلال شهر نيسان. وفي هذا العام، جرى تطوير برنامج المواعيد المحددة لهذه العملية بالنظر إلى الضرورة الملحة للفت أنظار المانحين إلى النقص الجدي في التمويل للمشاريع الإنسانية في الضفة الغربية وبعض البرامج في قطاع غزة. تهدف هذه المراجعة النصف سنوية أيضا إلى تحديث الوثائق المتعلقة بالمشاريع والمعروضة في عملية النداء الموحدة 2009 وإعادة ترتيب أولويات نشاطات الاستجابة الإنسانية.

الهوامش

1. متوفر على http://www.bilin-village.org/english
2. حصلت في شهر آذار 325 عملية تفتيش واعتقال من قبل الجيش الإسرائيلي.
3. للمزيد من التفاصيل حول ظاهرة عنف المستوطنين، انظر في التقرير الخاص لمكتب المم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "بدون حماية: عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين المدنيين وممتلكاتهم، كانون أول 2008، متوفر على http://www.ochaopt.org
4. هذا يشمل على 20 شخص شردوا في أعقاب تحويل مبناهم إلى غير مؤهل للسكنى من خلال إحكام إغلاقه بالإسمنت كأسلوب "رادع" لارتباطه بهجوم على مواطنين إسرائيليين في عام 2008.
5. لمزيد من التفاصيل عن الحالات المشاركة، أنظر في التقارير الأسبوعية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول حماية المدنيين في الفترات 1- 7 نيسان 2009 و 22- 28 نيسان 2009.
6. للحصول على خلفية حول الحالة، أنظر في الراصد الإنساني، آذار 2009.
7. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_planning_crisis_east_jerusalem_april_2009_english.pdf
8. المصدر: الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين.
9. تشترط المادة 76 من ميثاق جنيف الرابع (1949) أنه على القوة المحتلة اعتقال سكان من الأراضي المحتلة في سجون داخل الأراضي المحتلة.
10. أنظر على سبيل المثال خلاصات وتوصيات اللجنة لمناهضة التعذيب، إسرائيل، 2001/11/23.
11. بيان صحفي صادر عن الميزان، " جرح أربعة أشخاص من قبل مسلحين غير معروفين"، 20 نيسان 2009.
12. بيان صحفي صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، " محكمة عسكرية في قطاع غزة تحكم بالموت على أربعة فلسطينيين؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو الرئيس الفلسطيني إلى عدم المصادقة على الأحكام الأربعة،" 8 نيسان.

المنظمات المساهمة:

المنظمات المساهمة: اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأونروا، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، مؤسسة الحق، مركز بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، منظمة أوكسفام الدولية، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، وأعضاء الآلية الدولية المؤقتة.

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال: مي ياسين هاتف: 5829962 02 972+ بريد الكتروني: yassinm@un.org

للنص باللغة الانكليزية:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_humanitarian_monitor_2009_15_05_english.pdf
النسخة باللغة الانكليزية هي الملزمة